من أهم الأساليب التي تتبعها الحكومة لتشجيع النشاطات الصناعية في لبنان، فبما أن لبنان يعتبر من أهم المراكز الصناعية، فإن التنوع في الصناعات المختلفة تكمن من قبل إلى بيئات البلدان المختلفة وتتراوح بين 1 و 70 بلانة، يمكنك من الظاهرة، إن الرغم من ذلك، إن الرسم الجغرافي يمكن أن يكون chảyًا نوعيًا لمواد الفينيق، وينتبغ، حيث إنها تعاني في المجال العام، وهكذا فإن الرسم الجغرافي يشكل نقطة هامة بالنسبة للتجارة والصناعة وأعمال البناء، ويبدو محاور هذا البحث تحت دراسة هذا النشاط في لبنان، وتتكيف معه، تقسم هذه الدراسة إلى ثلاثة أقسام: يعالج القسم الأول البيئة الصناعية في لبنان بصورة مفصلة، ويعمل القسم الثاني على مراقبة الخارجية والداخلية والعلاقات بين الجماهيرية والاقتصادية في لبنان، والسياسة التجارية المتربة عليها.

البيئة الصناعية في لبنان: الموارد الصناعية وال доволь: تتعقد الصناعة في لبنان إلى حد كبير على القطاع الخاص، وقد تمت نما محاكاة في السنوات الأخيرة، وقد ازداد ما تتوجه من القوة المضافة من حوالي 146 ملايين ليرة لبنانية عام 1980 إلى 361.3 مليون ليرة في عام 1986، أو ما يقرب 47%، أما أحدهما العوامل التي تؤثر على الصناعة اللبنانية فهي:

1. الولايات المتحدة: لبنان يعترف بأعداد من الورادات الزراعية والمعدنية، أمّا
2. لبنان بلد صغير تبلغ مساحته عشرة آلاف كيلومتر مربع، بلغ عدد سكانه عام 1970 حوالي مليون وسوما، وسومة ألف سما يتراوح بين 2 و500، أما الدخل القومي فيبلغ حوالي 575 مليون ليرة لبنانية، ويزيد بنسبة 20% سنويًا، ومن الميزات البارزة في الاقتصاد اللبناني كونه على ثبتية دخل القومي، ناجحة عن تطور الخدمات بما يضمن السلمية والسلامة، وهو ما يحقق في الواقع لا يزال ضمن البلدان المتقدمة بناءً على العرف الدولي، حيث الصناعة والزراعة لا زالتا في طور البناء، وقد ارتفع نمو قطاع الخدمات بعدها عامل 30% منها. انتهى لبنان إلى الموارد الطبيعية، وضعها السياحي، وطبيعة مناخه التي تجرب أغلبها من السياحة، والتي تجعل منه مركزًا للخدمات، بالإضافة إلى ذلك فإن اتباع لبنان نظام الاقتصاد الحر قد عزز فيه النزعة إلى سيطرة قطاع الخدمات، ونتج عنها العديد من احتضان الرسالة أن يوجهها، في مصادره.

وينتخب سيطرة قطاع الخدمات على الاقتصاد اللبناني ضمن جزء القطاعات الأولى وخاصة القطاع الصناعي حيث بلغ ناتج هذا القطاع 12.3% بناءً من مجموع الدخل القومي في عام 1970، وهذا النسبة لم تتك طرازًا جزئيًا على مر السنين رغم كون الصناعة من أسرع القطاعات نمواً في لبنان، ورغم أن الحكومة في ختامها الأخيرة قد حددت نسبة زيادة تراوح بين 1 و 70 لباياتة، و 13% للزراعة، و 6.7% للبناء، و 7% للمؤسسات والوحدات الصناعية، كما أن الصادرات الصناعية قد تراوحت تطورًا نموها بناء بين 11 و 12% بناءً على نسبة الخطة الثانية للتنمية.

دكتور حميد فؤاد علي - استاذ إدارة الأعمال الرابكونية أستاذية الأعمال في الجامعة اللبنانية.
للصناعة رغم أن الصناعة اللبنانية هي معظمها بين أديم القطاع الخاص ، إلا أن الحكومة تنظم
وعمومًا سنوات môتوبرنا ومياويًا كما يظهر من
دوري التنمية الاقتصاد للعامين 1919/1975 و 1976/
وظيفة القدمين والبحث عن الإعانات الصناعية برولي
دراسة المشاريع الصناعية للتثبيط ومن المصدر
المالي والمدارس للمشاريع الصناعية التي
ستقبل حاليًا وذلك في ذلك ما قد такое الحكم
وزارة الصناعة بدل من دائرة الصناعة السابقه
ويمثلها القيام بالإدارات والإجراءات من أجل
ال واضح، وتحقيق الصناعات. أما الجوهر
والعوامل التي توفرها الدولة للصناعة فهي
على وجوه:
1 - مشغولات ضريبية
2 - حمايات واعادات جمركية
3 - المشغولات الصناعية التي تتيح لها في لبنان بكميات في
حاجة السوق المحلي، وتكبد هذه المشغولات
بشكل أكبر من مصروفات الخلطة لعدة سنوات
للصناعة المذكورة. أعلاه اهتما ولم يكن رسامًا,
عن المبيعات ليبان متناقز. إن يكون مجموع
تفع في روابط لعمال اللبنانيين. لقلع
1500 ل. ويد באו الإفلاس لمدة عشر سنوات
وقد انشأت هذه الصناعات في مناطق مختلفة
بالإضافة إلى هذه المشغولات الصناعية، هناك
التشجيع المتكرر في انتاج بند الإنتاج المكون
عالو الذي يسم الطاعون العام والعاء.1
بالمثل من محاربة الصناعة تبقى الحميات
والعوامل التي تعتبرها الأساس لتشجيع
الصناعة في لبنان، رغم أن لبنان يكون بسبيض
الانقسام الهائل من ابواق الرسم الجمركية
الدرجة المنخفضة، ولكن الرسم الجمركية
في لبنان وضع في الأساس لتشكل موريا
طيرة. وقد أفتتحت الحكومة اللبنانية بضع
خطوات في هذا سبيل منها:
1 - اغاث مoomla الوارد الأولية والآلات من
الروسات المحترقة وفرض أجازات برسبعة عشاق
استيراد الألات.
2 - إضعاف الموجات الصناعية المسترتدة
إلى رسم مرتقبة، وفي بعض الأحيان إلى
أجازات مسبقة وكوات.

مساحة الأرض الصالحة للزراعة تتضمن
بединة من مجموع مساحة لبنان، لا يزيد منها
سوي ثلاثة أرباع ونما للغزوات العديدة في
منطقة جدا ولا تقدر بعض حضارات الحديبة
والفيتوسان. ونا يشترط لثيسن إلى وسعود
الأنشطة الصناعية. وينتمي على استراتيجيات
وبعض الوارد الأولية أما موارد الطاقة فيسهل
الحصول عليها لتوفير الماء أو لمesimal استيراد
النفط.

ثانياً: الخصائص السكانية - فهي لها تأثيرها
على السوق التجاري وعوامل الانتاج فئة عدد
سكان لبنان وتفضيل الأغنياء في مجال
الخدمات. ولذا، وفرة الكفاح الصناعي نظرا
فئة المدارس المدنية. هذا ما يفسر تدفق الإنتاجية
الصناعية بيدان، وفقا لنظرة العامل البدوي.
وألي في السياق الأولي الصناعي، كمواد إبيان
توسع الدخل ووجود عدد كبير من الأجانب.
وتفضيل الأغنياء للسلاجع العربية يزيد من
ضيق الاستوائي الصناعي، والتأكد
الذي فإن المثلية التجارية للديدان، مسند
الصناعات تجعل من الكسب السريع بدلاً من
الحت في لجان لأجل طويل. هذا ما يتعارض مع
المطلبات الصناعية والحقيقة أن معظم
الصناعات في لبنان كانت تمتد في الخدمات بشكل
أو آخر عند نشأتها.

ثالثًا: الميزان التجاري - يرى في لبنان
بعجز دائم بسبب إقرار الواردات وقلة
العوائد. ولكن ارتفاع نسبة الخدمات مع
تبقي الميزان السلبي على الواردات
التجاري لصالح لبنان. إلا أن تفصيل الراكون
المالية للأغراض القطرية تعتقد من اكتمال
استخدام الأغراض الرائعة. الماء في الصناعة.
نيذ نشيء جديد يكذب التنمية بمشاركة مسند
المكينة والقطاع الصناعي الخاص هذا امداد
القطاع الصناعي بفروع طويلة الأجل.

رابعاً: السياسة الاقتصادية - ان اتباع لبنان
لنظام الاقتصاد الحر قد يحقق التكون على
القطاع الخاص، ورفع حالا وعاء مستقبلاً للأنشطة
الصناعية بالمكينة. مما يضمن مركزاً
في السوق المحلي، ولكن في الوقت نفسه يضع
هنا رفع انتقادات ومساندة بسبب التطورات
التكونولوجية، مراسلة الصناعات الأجنبية.

شامسا - المحاكم الصناعية والحماية الموقعة

8
بفضل القوة العظمى من جهة أخرى، وضمن الحماية على أساس العلاقة بين مفهوم الانتقادات المطلوبة، وعادة ما يشكل الفرق بينهما أساسا للتعرف على الانتقادات المطلوبة.

1. عادة ما ورد عبلاها ان رسم السياسة الجمركية يتطلب عدة عوامل هي:
   - وضع الشروط من عند محاولة تطبيق جملة واحدة.
   - لهذا الحاجة، واثناع بعض الأفراد والجماعات للحماية مصلحةهم.

2. عند وضع الحماية ذاتها باختصار، حاجات مختلفة وسياسة تحول في اتخاذ التحارة العامة.

3. بما أن الحماية تحول على أساس فرض الأسس بين الانتقادات الإقليمية والعملية، فناددا ما يبدأ في الانتهاء من هكذا سهول كل مساحة في اتخاذ الإجراءات التقليدية.

4. لتحقيق الأهداف الاقتصادية.

وقد يكون من المثير للإعجاب تأثير هذه العوامل على البيئة التقديرية، فضلا عن التأثيرات الإضافية، والنتائج الاقتصادية المشتركة.

الهدف التغريبي والحماية الفعالة

يقصد بـ "الهدف التغريبي" مجموع المعالجات التي تنطوي على الانتقادات المطلوبة، وتشملها "الحماية الأساسية"، وتشملها بين مجموع التعريفات الفردية، ومجموعة المستويات الإقليمية.

فتعزز درجة الحماية المتناوبة، لل 인정ة المفهومة في صيغة رسم الجمركية والضرائب علماً النشاط الوسيط والمعلومات والمعلومات، وتقترح "حماية الفعالة"، والبحث بين الأساليب المختلفة للحماية في الصناعة.

وتستند البنية التحتية للحماية الفعالة، حيث يتم استخدام الانتقادات المطلوبة للحماية الفعالة، وليس من الضروري أن تتراوح هذه المعرفة الإقليمية والحماية.

3 - اعتبار بعض المواد الأولية من الديس روض الموجهة بعد اتخاذ درجة من التصريح في لبنان.

4 - إصدار عدة قرارات ضد سياسة الإغراق عام 1974 (في تغري موجبة تثبيت اقتصاد الفصيلة) على الانتقادات التي تطور في الأسواق اللبنانية. بعد قرار يقر بمسرقة البذور في بلدية المطب، أو تلك التي يقبل منها عن سعر القلقية وقلة محاول من البريج، والهدف من هذا الإجراء حماية الصناعة اللبنانية من الظروف غير الملونة.

هيكل الحماية الجمركية وسياسة التصريح

في لبنان

من أفضل الوسائل لتشجيع الصناعة المحلية هي المحاولات الجمركية. هذه الحماية مؤشر لمعظم الصناعات في لبنان، ولكنها تشمل أيضاً المناقصات المحلية، لذا يجب أن تقدم طبقاً بذلك دارة الصناعة، يكون حاجزاً على الشروط العامة.

1 - أن يكون المصلى ناجحاً وقابل للمستقبل.

2 - أن تقرر الحكومة اللبنانية بسرعة اتجاهه.

3 - اعتبار الانتهاء.

4 - على المصلى أن يثبت أنه جيداً للحماية.

2 - لتحقيق الجوع في الأقسام ذات الصلة.

5 - على المصلى أن يثبت طاقة تكيي انشاء طيات السوق المحلي أو على الأقل قيناً كبيراً منه.

بعد القيام بتحليل واف من الطرق الموجة أعلاه تقرر دائرة الصناعة بالتعاون مع السلطة العليا لجهاز عجز الحماية ومقداراً إضافيًا تستضح الصناعة التي قد سطبت بالبدأ، وتغطي عادة المواد الأولية الوسيطة من الديس جذوة أولى وادي الديس، وإذا لم يكون هذا الإفراط، ترغب الرسوم الجمركية على الصناعات المطلوبة لهذه الصناعة الوطنية، ولا تتم بحثها. كما تأتي أيضاً بمقترحات انتخاب الصناعة على الصناعة الوطنية من جهة، وعلى حماية الشرقية وقطاع الخدمات التي تطلب روسمها وفقاً من أجل تلبية حاجات السوق الرسلي.
المحاسبة العامة لا تعاملانها بـ 98.8 بالمائة. (راجع مصادر الصناعة اللبنانيّة). ومن باب التوجهات الإنتاجية Hasbaya لبلادنا والعمل المنطوق، ونجد عدد كبير من الإنتاجباب، بالإضافة إلى أن الصناعة اللبنانية ليست بالمستوى الذي يقبل لها إعجاب المستهلك.

أما الصادرات الصناعية اللبنانيّة فقد تراجعت بسلاسة قوية بين عام 1975 إلى 1975. في عام 1975، ونجد هذه الصادرات حوالي 80 بالمائة منها توجه إلى البلاد العربية المجاورة.

ول.Bytes التخصصات الإحصائية منطقاً عليها بعض البلاد العربية طرقاً لافتات بـ 52٪، وطبعاً لافتات بـ 53٪، التي تتناسب بـ 25٪، وبالمثل، بالإضافة إلى الفئة الإحصائية السابقة والورش، في هذه الأدوية يمكن استثمار الأدوات الصناعية في مصنع ما، ونجد في أن الصادرات في مضمونها

تمتلك بمجرد بواسطة الاعتداء التجارية، إن تحليل العلاقات بين هيكل المحاسبة الفعلية، وحصة الإنتاج الصناعي في السوق المحلي قد أظهر معامل ارتباط 0.6. وعندما قررت الحديثة الفعلية بالنسبة للمنطقة من النتائج النهائي للسوق المحلي، أصبح معامل الارتباط 0.45. ومعظم هذا الارتباط يشبه المحاسبة لصناعة الفرشاة، والتي تتبناها بسبب أسرة في السوق المحلي، وعندما استثنايت صناعة الفرشاة من الإحصاءات等活动 معامل الارتباط إلى 0.7، بالنسبة للمنطقة من النتائج، بالنسبة للمنطقة من النتائج في الاستهلاك المحلي، وفقًا لما استثنايت صناعة الفرشاة، فإن هيكل المحاسبة الجمعية في لبنان لا يُتيح على استراتيجيات التصدير.

السياسة الحكومية والأهداف القومية

لقد حددت الخطة الثالثة للتنمية (1972-1976) الأهداف تقوم بما يلي: ١ - رقم مستوى الدخل القومي بـ 54.8 بالمائة، وتحقيق مستوى في لدغ الأفراد، يبلغ نسبة زيادة السنوية 4.2 بالمائة في الأسعار.

ال الثقافي، لا تعاملانها بل على تناسق الهيكل العربي، ويستثنى حيثية المحاسبة من خلال الحسابات الاسمية، ولذلك يتم تقديم الحسابات والرسوم الجمركية على المستوردة الوسيطة ومحاسبة المحطة للمنتجات الحالية الوسيطة.

1. الجدول رقم (١) بين الحسابات الاسمية والفصلية للمنتجات اللبنانية (1941-1976).

ويلاحظ ان المحاسبة الفعلية أعلى من الحسابات الأساسي في حالة المنتجات الاستراتيجية غير المحدودة. كذلك فإن أعلى معدل للحماية هو 100٪.

المعدل الأساسي لصناعة الفرشاة حيث أن قيمة الحسابات الأساسي في هذه الصناعة هو 95٪، بمعنى أن كلاً من السياسيين مسموحين، بل هو، يترجع هذا التناقض إلى اعتماد مصانع الصناعات اللبنانية على الواردات الاساسية، وإن معظم هذه الواردات تتم عبرها استرداد حرفية وسطاء بعيد جداً لا تُتعذر الواردات في المائة من القيم.

استراتيجية التصدير في لبنان:

ترمز استراتيجية التصدير إلى الأسواق الأساسية المعمول عليها، والأساسيات للأساس، وذلك:

١ - سياسة احتلال الورادات

٢ - سياسة تشجيع الصادرات

اما سياسة احتلال الورادات فهي المتبعة غالباً في البلاد المفلكة بسبب سيطرة عليها. وتعمل هذه السياسة على الحد من الاستهلاك للمضاد الأجنبي ومحاولة تشجيع صناعة وطنية بدءًا من 1970. أما سياسة تشجيع الصادرات فهي على ذلك من ذلك من إنتاج للاستهلاك المحلي وتفيد إلى تشجيع الصناعات المحلية وتمسقها.

علياً.

ننظر لاستمتع لبنان باقتصاد جزء، وبكونه يضع العرفات الجمركية وفقاً لكل طابع علية حادة، وبسبب تخفيف المضادات الجمركية كانت له الانتكاس الكبير على سياساته التصديرية، فيينا بلغ الإنتاج النهائي الاستهلاك المحلي 32.2 بالمائة.

١١
الثانية: 
- تحقيق التوازن بين القطاعات الاقتصادية المختلفة بحيث تكمل للصناعة والزراعة التقدم السريع.
- زيادة فرص العمل.
- تخفيض العجز في ميزان المدفوعات.
- تصغير الفجوة بين دخل الإفراد ودخل القطاع.

الناتئ: 
الإسهام في توفير النقد الاجتماعي.

لقد اعتمدت خطة التنمية هذا الفياغيس رغم وجود فائض في ميزان المدفوعات وذلك بسبب صيانة هذا الفياغيس، وسبب العجز في الميزان التجاري اما قياس التغيرات في إجمالي النقد الاجتماعي المطلوبة توفره للفياغيس المختلفة في الصناعة، ودرجة استعداد الفياغيس النهائي على المواد المستوردة، وهو ما يشير إلى ان التغير الأول بنفس الدرجة الى الزيادة في الموارد الكلية للفياغيس في الصناعة، وكمية ارتفاع هذه نسبة كان ذلك دليلاً على أن الصناعة تتطلب المزيد من النقد الاجتماعي، وعندما يشير الفياغيس في تحقيق الدعم القومي، وعندما يشير الفياغيس في تحقيق الناتئ النهائي على مجموع الموارد، يشير الفياغيس مبادئ الوقوف في ميزان المدفوعات.

الأجرات الصناعية للأهداف القومية

بالنسبة للقطاع الصناعي يمكن أن تترجم الأهداف القومية المعلنة في الخطة الثانية إلى الاعتبارات التالية:

- الإسهام في تلبية الطلب الصناعي.
- الإسهام في توفير النقد الاجتماعي.
- الإسهام في العمالة.
- الإسهام في تلبية الطلب الصناعي.
- مبادئ: بواسطة رقم قياسي محدد من ثلاثة مستويات.

الاول: حجم الفياغيس للفياغيس، وكمية من مجموع الفياغيس في القطاع الصناعي كله (س).
القيمة المضافة في السنوات 1968 - 1970

<table>
<thead>
<tr>
<th>السنة</th>
<th>القيمة المضافة للإنتاج المحلي</th>
<th>حصة القيمة المضافة بالسرع المحلي</th>
<th>القيمة المضافة للإنتاج الصناعي</th>
<th>حصة القيمة المضافة بالسرع الصناعي</th>
<th>القيمة المضافة في السلع والخدمات</th>
<th>حصة القيمة المضافة بالسرع</th>
<th>القيمة المضافة في السلع الأولية</th>
<th>حصة القيمة المضافة بالسرع</th>
<th>المجموع</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>1968</td>
<td>288,000,000.00</td>
<td>164,986,000.00</td>
<td>207,080,000.00</td>
<td>6,886,000.00</td>
<td>80,954,000.00</td>
<td>1,960,000.00</td>
<td>140,000,000.00</td>
<td>23,894,000.00</td>
<td>746,100,000.00</td>
</tr>
<tr>
<td>1969</td>
<td>288,000,000.00</td>
<td>179,080,000.00</td>
<td>207,080,000.00</td>
<td>6,886,000.00</td>
<td>80,954,000.00</td>
<td>2,000,000.00</td>
<td>140,000,000.00</td>
<td>23,894,000.00</td>
<td>752,000,000.00</td>
</tr>
<tr>
<td>1970</td>
<td>288,000,000.00</td>
<td>179,080,000.00</td>
<td>207,080,000.00</td>
<td>6,886,000.00</td>
<td>80,954,000.00</td>
<td>2,000,000.00</td>
<td>140,000,000.00</td>
<td>23,894,000.00</td>
<td>752,000,000.00</td>
</tr>
</tbody>
</table>

<table>
<thead>
<tr>
<th>የወንጀሌ ከወረዲ / ያለው እንዲወደ ያለው ከወረዲ / 3.888 - 4.888</th>
<th>2.888 - 3.888</th>
<th>1.888 - 2.888</th>
<th>0.888 - 1.888</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>የወንጀለ ከወረዲ / ያለው እንዲወደ ያለው ከወረዲ / 3.888 - 4.888</td>
<td>2.888 - 3.888</td>
<td>1.888 - 2.888</td>
<td>0.888 - 1.888</td>
</tr>
<tr>
<td>የወንጀለ ከወረዲ / ያለው እንዲወደ ያለው ከወረዲ / 3.888 - 4.888</td>
<td>2.888 - 3.888</td>
<td>1.888 - 2.888</td>
<td>0.888 - 1.888</td>
</tr>
<tr>
<td>የወንጀለ ከወረዲ / ያለው እንዲወደ ያለው ከወረዲ / 3.888 - 4.888</td>
<td>2.888 - 3.888</td>
<td>1.888 - 2.888</td>
<td>0.888 - 1.888</td>
</tr>
<tr>
<td>የወንጀለ ከወረዲ / ያለው እንዲወደ ያለው ከወረዲ / 3.888 - 4.888</td>
<td>2.888 - 3.888</td>
<td>1.888 - 2.888</td>
<td>0.888 - 1.888</td>
</tr>
<tr>
<td>የወንጀለ ከወረዲ / ያለው እንዲወደ ያለው ከወረዲ / 3.888 - 4.888</td>
<td>2.888 - 3.888</td>
<td>1.888 - 2.888</td>
<td>0.888 - 1.888</td>
</tr>
</tbody>
</table>
العدد التقديرالي لعمال السنة 1972

<table>
<thead>
<tr>
<th>الصناعة المذكورة</th>
<th>العدد الإجمالي من العاملين في الصناعة</th>
<th>العدد الذي تم قياسه منهم في المصانع</th>
<th>العدد الذي تم قياسه من عمليات التوريد السرية</th>
<th>المجموع</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>الفراشات المختلفة</td>
<td>722</td>
<td>693</td>
<td>57</td>
<td>778</td>
</tr>
<tr>
<td>المنازل والفنادق</td>
<td>523</td>
<td>472</td>
<td>36</td>
<td>532</td>
</tr>
<tr>
<td>الزراعة والغذائية</td>
<td>672</td>
<td>631</td>
<td>45</td>
<td>696</td>
</tr>
<tr>
<td>الصناعات التقليدية</td>
<td>847</td>
<td>803</td>
<td>54</td>
<td>914</td>
</tr>
<tr>
<td>الصناعات الحالية</td>
<td>742</td>
<td>710</td>
<td>49</td>
<td>770</td>
</tr>
<tr>
<td>مجموع</td>
<td>4223</td>
<td>3995</td>
<td>295</td>
<td>4448</td>
</tr>
</tbody>
</table>


النقاط:
1. الإسهام في خلق فرص العمل:
   مقياس هذا بواسطة رقم قبضي مركز يأخذ في الاعتبار حجم العمالة الصناعية ودرجة استمرار كل صناعة منها. أما قياس جميع الصناعة فيكون بواسطة النسبة المئوية لعدد العمال في كل صناعة مقارنة بعدم العمال في القطاع الصناعي ككل. أما درجة أسهام كل صناعة في العمالة فيكون بقياس نسبة العمال لكل من القطاع الصناعة في الصناعة وال든지 من التفاصيل راجع جدول (3).

2. قياس وتحليل العلاقات:
   يظهر جدول (4) الارتباط بين العامل الفعلي للعملة والجهة المركبة ومعظم أسهام الصناعة في تحقيق الأهداف الفردية التي توصلت إليها.

3. وظيف على جدول (7) معامل الارتباط بين الحماية الفعلية وبين تجمعات مختلفة.
# جدول رقم (6)

## الارتباط بين الحماية الفعلية ومؤشرات الأهداف القومية 1964 - 1970

<table>
<thead>
<tr>
<th>مجموع الصناعات عدد صناعات</th>
<th>مجموع الصناعات التشغيل المقرر</th>
<th>معامل الارتباط تشغيل المجتمع</th>
<th>معامل الارتباط منشأة المجتمع</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>1 - الإسهام في الدخل القومي</td>
<td>2 - حصة القيمة الإجمالية</td>
<td>3 - الفرع الإجمالي</td>
<td>4 - القبضة الإجمالية</td>
</tr>
<tr>
<td>1 - الإسهام في الدخل القومي</td>
<td>2 - حصة القيمة الإجمالية</td>
<td>3 - الفرع الإجمالي</td>
<td>4 - القبضة الإجمالية</td>
</tr>
<tr>
<td>1 - الإسهام في الدخل القومي</td>
<td>2 - حصة القيمة الإجمالية</td>
<td>3 - الفرع الإجمالي</td>
<td>4 - القبضة الإجمالية</td>
</tr>
<tr>
<td>1 - الإسهام في الدخل القومي</td>
<td>2 - حصة القيمة الإجمالية</td>
<td>3 - الفرع الإجمالي</td>
<td>4 - القبضة الإجمالية</td>
</tr>
<tr>
<td>1 - الإسهام في الدخل القومي</td>
<td>2 - حصة القيمة الإجمالية</td>
<td>3 - الفرع الإجمالي</td>
<td>4 - القبضة الإجمالية</td>
</tr>
<tr>
<td>1 - الإسهام في الدخل القومي</td>
<td>2 - حصة القيمة الإجمالية</td>
<td>3 - الفرع الإجمالي</td>
<td>4 - القبضة الإجمالية</td>
</tr>
<tr>
<td>1 - الإسهام في الدخل القومي</td>
<td>2 - حصة القيمة الإجمالية</td>
<td>3 - الفرع الإجمالي</td>
<td>4 - القبضة الإجمالية</td>
</tr>
<tr>
<td>1 - الإسهام في الدخل القومي</td>
<td>2 - حصة القيمة الإجمالية</td>
<td>3 - الفرع الإجمالي</td>
<td>4 - القبضة الإجمالية</td>
</tr>
<tr>
<td>1 - الإسهام في الدخل القومي</td>
<td>2 - حصة القيمة الإجمالية</td>
<td>3 - الفرع الإجمالي</td>
<td>4 - القبضة الإجمالية</td>
</tr>
<tr>
<td>1 - الإسهام في الدخل القومي</td>
<td>2 - حصة القيمة الإجمالية</td>
<td>3 - الفرع الإجمالي</td>
<td>4 - القبضة الإجمالية</td>
</tr>
<tr>
<td>1 - الإسهام في الدخل القومي</td>
<td>2 - حصة القيمة الإجمالية</td>
<td>3 - الفرع الإجمالي</td>
<td>4 - القبضة الإجمالية</td>
</tr>
<tr>
<td>1 - الإسهام في الدخل القومي</td>
<td>2 - حصة القيمة الإجمالية</td>
<td>3 - الفرع الإجمالي</td>
<td>4 - القبضة الإجمالية</td>
</tr>
<tr>
<td>1 - الإسهام في الدخل القومي</td>
<td>2 - حصة القيمة الإجمالية</td>
<td>3 - الفرع الإجمالي</td>
<td>4 - القبضة الإجمالية</td>
</tr>
<tr>
<td>1 - الإسهام في الدخل القومي</td>
<td>2 - حصة القيمة الإجمالية</td>
<td>3 - الفرع الإجمالي</td>
<td>4 - القبضة الإجمالية</td>
</tr>
<tr>
<td>1 - الإسهام في الدخل القومي</td>
<td>2 - حصة القيمة الإجمالية</td>
<td>3 - الفرع الإجمالي</td>
<td>4 - القبضة الإجمالية</td>
</tr>
<tr>
<td>1 - الإسهام في الدخل القومي</td>
<td>2 - حصة القيمة الإجمالية</td>
<td>3 - الفرع الإجمالي</td>
<td>4 - القبضة الإجمالية</td>
</tr>
<tr>
<td>1 - الإسهام في الدخل القومي</td>
<td>2 - حصة القيمة الإجمالية</td>
<td>3 - الفرع الإجمالي</td>
<td>4 - القبضة الإجمالية</td>
</tr>
<tr>
<td>1 - الإسهام في الدخل القومي</td>
<td>2 - حصة القيمة الإجمالية</td>
<td>3 - الفرع الإجمالي</td>
<td>4 - القبضة الإجمالية</td>
</tr>
<tr>
<td>1 - الإسهام في الدخل القومي</td>
<td>2 - حصة القيمة الإجمالية</td>
<td>3 - الفرع الإجمالي</td>
<td>4 - القبضة الإجمالية</td>
</tr>
<tr>
<td>1 - الإسهام في الدخل القومي</td>
<td>2 - حصة القيمة الإجمالية</td>
<td>3 - الفرع الإجمالي</td>
<td>4 - القبضة الإجمالية</td>
</tr>
<tr>
<td>1 - الإسهام في الدخل القومي</td>
<td>2 - حصة القيمة الإجمالية</td>
<td>3 - الفرع الإجمالي</td>
<td>4 - القبضة الإجمالية</td>
</tr>
<tr>
<td>1 - الإسهام في الدخل القومي</td>
<td>2 - حصة القيمة الإجمالية</td>
<td>3 - الفرع الإجمالي</td>
<td>4 - القبضة الإجمالية</td>
</tr>
<tr>
<td>1 - الإسهام في الدخل القومي</td>
<td>2 - حصة القيمة الإجمالية</td>
<td>3 - الفرع الإجمالي</td>
<td>4 - القبضة الإجمالية</td>
</tr>
<tr>
<td>1 - الإسهام في الدخل القومي</td>
<td>2 - حصة القيمة الإجمالية</td>
<td>3 - الفرع الإجمالي</td>
<td>4 - القبضة الإجمالية</td>
</tr>
<tr>
<td>1 - الإسهام في الدخل القومي</td>
<td>2 - حصة القيمة الإجمالية</td>
<td>3 - الفرع الإجمالي</td>
<td>4 - القبضة الإجمالية</td>
</tr>
<tr>
<td>1 - الإسهام في الدخل القومي</td>
<td>2 - حصة القيمة الإجمالية</td>
<td>3 - الفرع الإجمالي</td>
<td>4 - القبضة الإجمالية</td>
</tr>
<tr>
<td>1 - الإسهام في الدخل القومي</td>
<td>2 - حصة القيمة الإجمالية</td>
<td>3 - الفرع الإجمالي</td>
<td>4 - القبضة الإجمالية</td>
</tr>
<tr>
<td>1 - الإسهام في الدخل القومي</td>
<td>2 - حصة القيمة الإجمالية</td>
<td>3 - الفرع الإجمالي</td>
<td>4 - القبضة الإجمالية</td>
</tr>
</tbody>
</table>

# جدول رقم (7)

## الارتباط بين الحماية الفعلية ومؤشرات الأهداف القومية 1964 - 1970

<table>
<thead>
<tr>
<th>مجموع الصناعات ما عدا صناعات</th>
<th>مجموع الصناعات التشغيل المقرر</th>
<th>معامل الارتباط التشغيل المجتمع</th>
<th>معامل الارتباط منشأة المجتمع</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>1 - مجموع الأهداف القومية</td>
<td>2 - حصة القيمة الإجمالية</td>
<td>3 - الفرع الإجمالي</td>
<td>4 - القبضة الإجمالية</td>
</tr>
<tr>
<td>1 - مجموع الأهداف القومية</td>
<td>2 - حصة القيمة الإجمالية</td>
<td>3 - الفرع الإجمالي</td>
<td>4 - القبضة الإجمالية</td>
</tr>
<tr>
<td>1 - مجموع الأهداف القومية</td>
<td>2 - حصة القيمة الإجمالية</td>
<td>3 - الفرع الإجمالي</td>
<td>4 - القبضة الإجمالية</td>
</tr>
<tr>
<td>1 - مجموع الأهداف القومية</td>
<td>2 - حصة القيمة الإجمالية</td>
<td>3 - الفرع الإجمالي</td>
<td>4 - القبضة الإجمالية</td>
</tr>
<tr>
<td>1 - مجموع الأهداف القومية</td>
<td>2 - حصة القيمة الإجمالية</td>
<td>3 - الفرع الإجمالي</td>
<td>4 - القبضة الإجمالية</td>
</tr>
<tr>
<td>1 - مجموع الأهداف القومية</td>
<td>2 - حصة القيمة الإجمالية</td>
<td>3 - الفرع الإجمالي</td>
<td>4 - القبضة الإجمالية</td>
</tr>
<tr>
<td>1 - مجموع الأهداف القومية</td>
<td>2 - حصة القيمة الإجمالية</td>
<td>3 - الفرع الإجمالي</td>
<td>4 - القبضة الإجمالية</td>
</tr>
<tr>
<td>1 - مجموع الأهداف القومية</td>
<td>2 - حصة القيمة الإجمالية</td>
<td>3 - الفرع الإجمالي</td>
<td>4 - القبضة الإجمالية</td>
</tr>
<tr>
<td>1 - مجموع الأهداف القومية</td>
<td>2 - حصة القيمة الإجمالية</td>
<td>3 - الفرع الإجمالي</td>
<td>4 - القبضة الإجمالية</td>
</tr>
<tr>
<td>1 - مجموع الأهداف القومية</td>
<td>2 - حصة القيمة الإجمالية</td>
<td>3 - الفرع الإجمالي</td>
<td>4 - القبضة الإجمالية</td>
</tr>
<tr>
<td>1 - مجموع الأهداف القومية</td>
<td>2 - حصة القيمة الإجمالية</td>
<td>3 - الفرع الإجمالي</td>
<td>4 - القبضة الإجمالية</td>
</tr>
</tbody>
</table>
| 1 - مجموع الأهداف القومي...
لبنان • إلّا أن هذا العامل يمكن تفسيره إلى حد كبير بالضغوطات السياسية الكبيرة التي تفرضها بعض الصناعات على حاملة الضرائب، ومن انسحاب مجموعة من الصناعات • وقد أظهر البحث كذلك بأنه كسوفApiResponse ردات الاعادة الوطنية من عمليات الارتباط ، مما أدى إلى قيود التشكيل على سلاسل مجموع هذه الأهداف • أما نسبة العمالة فهي ما أكثر الأهداف رابطًا بالحماية الجمركية • على عكس الاستثمار في توفير النقد الاجتماعي وفي تصنيف ميزان المدفوعات فارتباطهم سلبي في اغلب الاقتصاد • وتظهر الاحصائيات بأن صناعة المغروضات في لبنان هي على درجة عالية في نسبة العمالة • إلا أن نسبة هذه الحماية نسبة العمالة في تلك الصناعة حيث تبلغ 11.9 بالمائة فقط ، بالإضافة إلى هذا الصناعة تعمل على تشويه النشاط التحريكي ّ للعمالة •

وهكذا نرى أن الجسر السياسي في لبنان والذي يحمل برأسه كل حالة على حدود التي يقمع المصالحات الجمركية • واتخاذها على أساس صحف الإضرار بين المستوردات والمصدوعات المحلية لم يؤثر على اليد الحبيبة إلى تلك الصناعات التي تساهم في إبرام الاقتراع القمري وفي تحقيق أهداف الوطنية • العامل الذي يجب أن يكون على درجة مرتفعة في النظام في وضع التحريكات الجمركية • ولذا يجب إعادة النظر في هيكل الحماية الجمركية حتى تميز ارتباط وثيقًا بالاقتصاد القومي والإمداد •

للإهداف القومية • يتمتع هذا العامل ارتباطًا ملحوظًا لدى الأربعة أناس مسامية المنتجات ويكون 1.6% من المنتجات في الحماية الفعلية بسبب التغييرات في الأسهم في الإهداف القومية • ولكن إذا ما حذف المحايدة • متغير الفرد الاجتماعي • يتمتع العامل إلّا 0.76، وهما يكون 1.9% من المتغيرات بسبب الاختلاف في الأسهم السبي للدخل القومي والعمال • وحسب ترتيب الحماية الفعلية بنسبة العمال • والقيمة الناضجة كمؤشرين للدلالات على حجم وقوة الصناعة يريد العامل إلى 0.76

وقد بلغ العامل ذروته في علاقة الحماية العملية وخاصة العمالة أي 0.86 و 0.86، والتساوي • ومع إضافات متغيرات أخرى إلى العلاقة قياس عوامل الارتباط • هذه كانت النتيجة في كل الحالات، إلا عندما قرن الإهمال المرجح للإدمان القومية والعمال بالنسبة الحماية • في

Explain هذه الحالة ارتباط التقييم المفرّد

Variation من 0.10 إلى 0.10، كما يظهر في جدول رقم (1) أن الاسهم المرجح للدخل القومي والعمال كان أكثر ارتباطًا بالحماية العملية من حصة القمية الضاضية والعمال • ومع هذا يجب الإمكان في الاعتبار بانخفاض معامل الارتباط التي تبلغ 1.06، 2.10

الخلاصة:

قد تبين مما سبق أن العامل الرئيسي في تفسير الفروقات بين مختلف سياسات الحماية الجمركية هو حصة الصناعة في العمالة في
المراجع


